اعلن استعداد المؤتمر للتوقيع على مشروع توافقي لتنفيذ اتفاق فبراير

الوحدة اليمنية تتعرض لهجوم ظالم من المتطرفين

متابعة /جميل الجعدبي:

■ جدد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الدكتور أحمد عبيد بن دغر دعوة المؤتمر لأحزاب اللقاء المشترك العودة إلى طاولة الحوار واحترام " اتفاق فبراير" والمضي بصدق نحو تطبيق بنوده ، وعدم البحث عن أسباب ومبررات لتجاوزه، (والتي يكون من أكثرها سوءاً الاتكاء على الآخرين في الداخل أو الخارج).

وأعلن الأمين العام المساعد لقطاع الفكر والثقافة والإعلام - في حفل خطابي بمناسبة ذكر يوم الأرض الفلسطيني بالعاصمة صنعاء الثلاثاء الماضي استعداد المؤتمر الشعبي العام للتوقيع على مشروع اتفاق مع أحزاب المشترك كانوا توافقوا على بنوده نهاية فبراير الماضي، موضحا ان مشروع الاتفاق يتضمن تشكيل لجنة تحضيرية واحدة لحوار وطني شامل يكون من مهامه تطبيق اتفاق فبراير ٢٠٠٩م والذي ينص على ضرورة القيام بإصلاحات دستورية تؤدي إلى تطوير النظام السياسي وقال: " ومن ثم الانتقال إلى نظام انتخابي نتوافق عليه، نظام يأخذ في الاعتبار خصوصيات التجربة الديمقراطية في اليمن" ولا يقفز على الواقع أو يسعى لتحقيق مصالح حزبية آنية، دون مراعاة لمصالح الوطن والمجتمع والدولة اليمنية الموحدة وظروف وتعقيدات المرحلة

وفي الحفل الذي نظمته جمعية كنعان لفلسطين بقاعة الرئيس / ياسر عرفات بجامعة صنعاء، استعرض القيادي المؤتمري الرفيع التحديات التي تمر بها اليمن، داعياً- في هذا الصدد- كل القوى الخيرة في المجتمع دعم الجهود الوطنية لتجاوز مشكلات هذه المرحلة والتصدي لمخططات المتآمرين والهادفة النيل من إنجازات الشعب اليمني العظيم.

وأشار الدكتور بن دغر إلى ما تتعرض له الوحدة اليمنية من هجوم ظالم من قبل عناصر عرفت بمواقفها المتطرفة، وميولها العدوانية والعميلة، ترفع من جديد شعارات مناطقية رجعية، وتدعو إلى العودة إلى عهد التشطير مستغلة ظروف وتعقيدات المرحلة وصعوبات التطور. منوهاً إلى أن هذه العناصر الانفصالية والتي وصفها بالموتورة أثارت في بعض مناطق المحافظات الجنوبية والشرقية الزوابع ،وخلقت حالة من الفوضى في بعض المديريات، فقطعت الطرق واعتدت على المارة ، وأضاف: " فوق أن قياداتها دعت لممارسات الفوضى ووزع الكراهية بين أبناء الوطن الواحد وحاولت تشويه صورة الوطن لدى العالم الخارجي".

وقال مخاطباً الحاضرين: " كما مازالت تحاول تشويه مواقف أخوانكم أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية من الوحدة الوطنية والوحدة الاجتماعية التي هي قدرنا ومصيرنا ومستقبلنا". وأضاف الأمين العام المساعد «إننا نقول لهؤلاء الموتورين إن مساعيكم لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء لن تنجح، وسوف يقف شعبنا اليمني العظيم سداً منيعاً في وجه كل المؤامرات التي تستهدف وحدته ونظامه الوطني الجمهوري الديمقراطي وسوف تتحطم على صخرة وعيه الوطني وتلاحمه الاجتماعي مخططاتكم الرجعية الشطرية».وفي الشأن الفلسطيني تطرق الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الدكتور أحمد عبيد بن دغر إلى موقف المؤتمر الشعبي العام وكل قوى التحالف الوطني الديمقراطي والخيرين من أبناء اليمن رجالاً ونساء، صغاراً وكباراً من القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية ولكل شعوب العالم الحر الرافض للظلم، وهو موقف متطابق مع موقف القيادة السياسية ممثلة في الزعيم القومي المناضل الرئيس/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي تسكن القضية الفلسطينية في قلبه وجوارحه.

مشيراً إلى أن قضية فلسطين شكلت جزءاً من وجدان اليمنيين وثقافتهم وتاريخهم فكانوا دائماً في مقدمة الصفوف دفاعاً عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في مراحلها المختلفة.

وفي الحفل الذي حضره عدد من قيادات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأدباء والمفكرين وحشود من طلاب جامعة صنعاء وأبناء الجالية الفلسطينية تطرق ابن دغر إلى ما شكلته القضية الفلسطينية وفي قلبها قضية القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، من تحد أكبر للأمة العربية ومازالت ويبدو أنها" سوف تظل كذلك لسنوات قادمة . مشيراً إلى أن انعقاد القمة العربية الأخيرة التي سميت " بقمة القدس" دليل آخر على أن هذا التحدي يلح علينا جميعاً أن نتصدى له، ويحفزنا على اختراع وسائلنا في مواجهته.

وقال: (نعم قضيتنا الكبرى والمركزية هي قضية الشعب الفلسطيني وأرضه المحتلة، وعاصمته القدس الشريف، فمنذ ١٩٤٨م ونحن نواجه عدواناً سافراً، تقوده العصابات الصهيونية ضد أهلنا في الأرض المحتلة، الذين أبدوا بطولة نادرة وصموداً خارقاً في وجه المعتدين).

وأضاف:(لقد صمد أهلنا في فلسطين ، وقدموا تضحيات لا حدود لها، وقاسوا كثيراً وعانوا أكثر لكنهم ظلوا متشبثين بحقوقهم في الأرض، وفي الحرية، وفي حياة حرة وكريمة وأعلنوها مدوية دائماً أنهم لن يخضعوا للصلف الإسرائيلي والتعنت الصهيوني، وفي سبيل ذلك يقدمون الغالي والرخيص في سبيل قضيتهم العادلة، وحقهم في إقامة دولتهم المستقلة على أرضهم).□

في ورشة حول التعليم :

أبو رأس يدعو إلى النأي بالتعليم عن المكايدات الحزبية

دعا الأخ/ صادق أمين أبوراس- الأمين العام المساعد نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية- إلى إبعاد التعليم الأساسي والثانوي عن المكايدات الحزبية والتعامل مع الملتحقين بالحقول التربوية والتعليمية بروح وطنية عالية لا تفرق بين جميع أبناء الوطن.

وأكد في افتتاح ورشة العمل العلمية حول الفجوة بين مخرجات التعليم الثانوي ومتطلبات الالتحاق بالتعليم الجامعي التي تنظمها أمانة العاصمة- على ضرورة التكامل في دراسة أوضاع الإدارة المدرسية والمدرس والمنهج عند البحث في سبل تطوير التعليم بكل أصنافه ومراحله.

وشدد على ضرورة أن تشمل الدراسات العلمية تطوير وتحديث أوضاع المدارس في المناطق الريفية والمحافظات وأن لا تقتصر على المدن الرئيسة.

وقال: إن حوالي ٣٠٪ من السكان هم من الطلاب الملتحقين بالمدارس الأساسية والثانوية وهو ما يحتم الاهتمام بتربيتهم وتوجيههم بما يخدم توجهات الوطن وتنميته.

وأشار إلى ان الدولة استطاعت بفضل الثورة المباركة (سبتمبر وأكتوبر) ايصال التعليم إلى كافة القرى والمناطق البعيدة بعد أن كان محتكراً على فئات محدودة في بعض المدن وأنها الآن تسخر ٢٠٪ من موازنتها لدعم التعليم.

من جهته استعرض وزير الدولة امين العاصمة عبدالرحمن الأكوع الاختلالات والإشكالات التي يواجهها التعليم الأساسي والثانوي بالأمانة والمعالجات المقترحة لتجاوزها عبر أسس علمية حديثة.

داعياً المشاركين إلى الخروج بقرارات وتوصيات خاصة بتشكيل لجنة من الأكاديميين والعلماء البعيدين عن التعصب والتطرف تعنى بمراجعة وإعادة صياغة المناهج الدراسية وخصوصاً مواد التربية الاسلامية، والوطنية، والتاريخ.. مؤكداً على ضرورة تحديث ادارة نظام التعليم الاساسي والثانوي للوصول إلى تحقيق اهدافه بفاعلية وكفاءة عالية.

من جانبه ثمن وزير التعليم العالي الدكتور صالح باصره مبادرة امانة العاصمة الهادفة إلى تطوير وأصلاح الوضع التعليمي والتربوي.□

المبادرة اليمنية ..نجاح رئاسي وقصور إعلامي

■ لا شك أن تبني القمة العربية المنعقدة في سرت الليبية مؤخراً للمبادرة اليمنية المتعلقة بتطوير الجامعة العربية وإنشاء الاتحاد العربي يمثل نجاحاًللدبلوماسية اليمنية على الصعيد الإقليمي والعربي، خصوصاً وأن هذا النجاح جاء في ظل ظروف وتطورات إقليمية ودولية بالغة التعقيد.

وكان لحضور الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - القمة الدور الأبرز في تحقيق ذلك النجاح، سواء من خلال تبني القمة للمبادرة أو من خلال تشكيل اللجنة الخماسية التي أنيط بها دراسة موضوع تطوير العمل العربي ورفعه إلى القمة الاستثنائية المقررة أواخر العام الجاري.

عبدالملك الفهيدي

لكن في المقابل فإن استكمال ذلك النجاح يتطلب مجهودات كبيرة دبلوماسية وسياسية وإعلامية، وتحديداً خلال الفترة الممتدة من الآن وحتى موعد انعقاد القمة العربية الاستثنائية.

وإذا استثنينا الحديث عن الجهود السياسية المنوطة بمؤسسة الرئاسة فإن المهم هنا التأكيد على ضرورة أن تتزامن الجهود التي سيبذلها الرئيس في سبيل شرح وتوضيح أهداف وجدوى المبادرة على نظرائه العرب مع جهود دبلوماسية يفترض أن تمتد لتشمل جميع الهيئات الدبلوماسية، وتحديداً السفارات اليمنية في الدول العربية التي يجب أن تلعب دوراً مضاعفاً في سبيل شرح وتوضيح أبعاد وأهداف وجدوى المبادرة اليمنية في تطوير العمل العربي، وخلق رأي عام عربي دبلوماسي مساند ومؤيد لإقرار المبادرة في القمة الاستثنائية . وفي الجهة الأخرى لابد أن تساند تلك الجهود حملة إعلامية منظمة ومبرمجة عبر مختلف الوسائل الإعلامية، وبالذات المرئية والمسموعة بهدف إيضاح مضامين وأهداف المبادرة اليمنية للرأي العربي أولاً، وللرأي العام وللنخبة المثقفة في الوطن العربي الذين يمكن أن يسهموا في حال نجاحنا في إيصال رسالتنا إليهم بوضوح في مساندة جهود اليمن لإقرار المبادرة بشكل نهائي في قمة العرب القادمة..وبقدر ما يشعر المرء بالفخر بالنجاح الذي حققه اليمن فيما يتعلق بمبادرتها لتطوير العمل العربي، بقدر ما يشعر بالأسف لوجود تقصير إعلامي حيال هذا الموضوع لاسيما من قبل وسائل الإعلام، ولتجاوز ذلك القصور يجب وضع خطة إعلامية تستفيد من وجود عدد من الفضائيات اليمنية التي يمكن أن تنفذ الحملة بأشكال وصور مختلفة تكون مساندة للجهود التي سيبذلها الرئيس، من خلال اللجنة الخماسية والجهود الدبلوماسية التي ستبذلها الحكومة عبر الجانب الدبلوماسي.

والسؤال الذي يطرح نفسه حالياً: هل سنتجاوز القصور الإعلامي حيال الترويج لمبادرة اليمن وإيضاح وشرح أهدافها وأبعادها للرأي العام العربي بما يساند الجهد السياسي والدبلوماسي؟ أم سيستمر التعاطي مع الموضوع بذات القصور الحالي ؟!.. هذا ما ستجيب عنه الأيام القادمة. □

قال طارق الشامي- رئيس الدائرة الإعلامية في المؤتمر الشعبي العام- إن ما تشهده بعض المديريات في بعض المحافظات الجنوبية أحياناً من أعمال قتل للمواطنين وشغب وفوضى وتخريب ونهب للممتلكات وقطع للطرقات هي أعمال مخطط لها من قبل عناصر انفصالية فقدت مصالحها، وتحاول إثارة النزعة الانفصالية ظناً منها أنها تستطيع العودة إلى الحكم.

الشامي في حديث صحفي:

الانتخابات هي الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة

• أي حوار يجب أن يكون داخل اليمن وفي إطار نصوص الدستور
• المشترك تعنّت كثيراً.. وموقف المؤتمر يرتكز على الحوار تهيئة للأجواء السياسية

وأضاف: إن الشعب اليمني يعرف تلك العناصر وجربها خلال فترة حكمها الشمولي، فيما كان يعرف بالشطر الجنوبي من اليمن.

وأشار إلى أن المطالب الحقوقية التي نادى بها البعض تم التعامل معها من قبل الحكومة، وأغلق ذلك الملف عبر معالجات لم تقتصر على حل أوضاع المتقاعدين في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية، بل شملت حل أوضاع المتقاعدين على مستوى اليمن.

مؤكداً أن وحدة اليمن تم الاستفتاء عليها في الاستفتاء الشعبي على الدستور عام ١٩٩١م، والذي تم بموجبه اختيار الديمقراطية والتعددية السياسية منهجاً للحكم، والانتخابات وسيلةً للتداول السلمي للسلطة؛ مدللاً بعدد من العمليات الانتخابية التي شهدتها بلادنا ابتداءً من انتخابات البرلمان في عام ١٩٩٣م ، ومروراً بانتخابات ١٩٩٧م، ثم انتخابات عام ٢٠٠٣م؛ بالإضافة إلى الانتخابات المحلية والرئاسية في سبتمبر ٢٠٠٦م .

وأوضح رئيس الدائرة الإعلامية أن هذه الآلية هي الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة، ولا يمكن فرض أي طرف سواء أكانوا من عناصر الحزب الاشتراكي أو غيرهم، وإجبار المواطنين على القبول بأن تحكمهم تلك العناصر.

وحول المشاركة في السلطة وصناعة القرار أكد طارق الشامي أن جميع ابناء الوطن يشاركون في الحكم من خلال السلطات المحلية التي جاءت بناء على نتائج الانتخابات، وقال:هناك محافظون منتخبون من أبناء المحافظات، وهناك سلطة تشريعية منتخبة وممثلون لكافة المواطنين في البرلمان..وأكد الشامي أن الجميع مع النضال السلمي، قائلاً: من حيث المبدأ نحن مع النضال السلمي ومع أن يعبر المواطنون عن ارائهم ومطالبهم تحت سقف الدستور والقانون وليس عبر قطع الطرقات وقتل المواطنين وأعمال التخريب والشغب ونهب الممتلكات، والدعوة للانفصال.. مشيراً إلى أن تلك الأعمال يعاقب عليها القانون ولا يمكن بأي حال وصف تلك الأعمال بالنضال السلمي.

وقال: إن من واجب السلطات المحلية ملاحقة الخارجين على القانون بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أكانوا في المعارضة أو في المؤتمر أو صحفيين أو غير صحفيين،مردفاً: «نحن مع التعبير عن الرأي وضد حبس الصحفي بسبب رأيه، لكننا ضد أي أعمال وممارسات تهدف لإثارة الفتنة والكراهية والنزعات الانفصالية.. والقانون يجب أن يطبق على الجميع».

وعن الأوضاع الاقتصادية قال: إن ميزانية اليمن متواضعة؛ حيث تبلغ نحو ٨ مليارات دولار، جزء منها يذهب للمرتبات وجزء لدعم المشتقات النفطية، التي تدخل في إطار دعم الخدمات التنموية، والجزء الأخير يذهب لعملية التنمية بمختلف أشكالها ومجالاتها.

وأضاف: إن اليمن يواجه مشكلة اقتصادية تتمثل بتراجع كميات إنتاج النفط وتراجع إيراداته، وعجز في الموازنة، ما يجعل الحكومة تتعامل مع هذه الأمور وفقاً للظروف الحالية، منوهاً إلى الإصلاحات التي نفذتها الحكومة سواءً من خلال برنامج الإصلاح المالي والإداري، أو من خلال تبني الأولويات العشر، أو عبر تخفيض سعر الفائدة على الريال لكافة رجال الأعمال، والذي يهدف إلى مساعدة المستثمرين.

إلى ذلك أوضح طارق الشامي أن أعمال التمرد التي شهدتها صعدة وأعمال التخريب في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية هي التي أعاقت عملية التنمية، مؤكداً أن تلك الأعمال أعاقت المشاريع الاستثمارية ما اضطر الحكومة إلى رفع سعر الفائدة على أذونات الخزانة بما يتوافق مع الظروف الحالية.

ورفض طارق الشامي جملة وتفصيلاً تحميل الوحدة نتائج أية أخطاء أو سلبيات؛ قائلاً: (لا يمكن بأي حال إرجاع أي مشاكل أو سلبيات أو أخطاء تمارس من قبل أي مسئول أو سلطة على الوحدة).. مشيراً إلى أنه قد تكون هناك أخطاء أو تجاوزات من قبل بعض السلطات ومن حق المواطنين المطالبة بإصلاحها ومحاسبة المسئولين عنها، لكنه رفض القبول بأن يتحول ذلك إلى مبرر لاستهداف الوحدة الوطنية، باعتبار ذلك عملاً مخالفاً للقانون.

مؤكداً أنه لا يوجد في المؤتمر وأدبياته ما يمكن تسميته بالتقديس، فهو يتعاطى مع الديمقراطية الداخلية ووفقاً للأنظمة واللوائح، وليس فيها فكر شمولي.

وقال: إن المؤتمر الشعبي العام جاء نتيجة حوار سياسي وشاركت فيه شخصيات من مختلف الانتماءات السياسية، ولذلك كان المؤتمر ولا يزال يسير على أساس الحوار.

وجدد الشامي تأكيد المؤتمر على أنه مع أي حوار لتلبية مطالب حقيقية لأي كان، طالما لا تتجاوز سقف الوحدة.

وسخر الشامي من أحاديث البعض عن التوجه إلى الجامعة العربية للحوار حول موضوع الوحدة، وقال:(إن ذلك مثير للضحك ونوع من الخيال والوهم الذي تعيشه مثل تلك العناصر التي تتحدث بتلك الأحاديث).

وأضاف: الوحدة قضية ثابتة بالنسبة لنا قضية تتعلق بنضال وكفاح كافة أبناء الشعب اليمني كما أنها مسألة هوية، وجزء من تكوين الشخصية اليمنية، وبالتالي فلا يمكن الحديث حول الوحدة. وقال: (ان أي حوار يجب أن يكون داخل اليمن وعبر المؤسسات الدستورية وفي إطار نصوص الدستور).

مؤكداً أن أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية هم الأكثر حباً للوحدة واستعداداً للدفاع عنها لأنها خلصتهم من الحكم الشمولي الذي كانوا يرزحون تحت دكتاتوريته..

وقال: إن المؤتمر لم ينكر وجود مشاكل، ودعا كافة القوى السياسية ومن يقتعلون الأزمات للجلوس على طاولة الحوار لأنه يدرك أنه لا يمكن حل المشاكل بالعنف. ورفض المزاعم التي تتحدث عن استخدام السلطة للعنف قائلاً: (إن من يتحدثون بتلك المزاعم هم أصحاب تاريخ يعرفه الجميع، وذاكرة أبناء اليمن لم تنسَ ما جرى في أحداث ١٣ يناير).

وفي رده على سؤال عن دعم إيراني للانفصاليين قال الشامي: (إن تصريحاته التي لم يستبعد فيها ذلك الدعم جاءت بناءً على إشارات وخطاب وجهه علي سالم البيض دعا فيه إيران إلى التدخل ودعم دعوات الانفصال وهو أمر معروف ومعلن).

وفيما يتعلق بالحوار مع أحزاب المشترك أشار الشامي إلى اتفاق فبراير الذي تم التوقيع عليه مع أحزاب اللقاء المشترك الممثلة بالبرلمان، والذي تم بموجبه التمديد لمجلس النواب لمدة عامين، وتأجيل الانتخابات البرلمانية. مشيراً إلى ان المؤتمر نفذ الشق الأول من الاتفاق.

موضحا : وكان الشق الثاني يتعلق بتمكين الأحزاب من الحوار حول التعديلات الدستورية وقانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وهو ما طالب المؤتمر أحزاب المشترك البدء بتنفيذه من خلال الحوار.

وعبر طارق الشامي عن أسفه من موقف المشترك تجاه اتفاق فبراير.. مشيراً الى الشروط التعجيزية التي تطرحها ومنها المطالبة بإشراك العناصر الانفصالية بالخارج والعناصر الحوثية في الحوار. منوهاً الى أن المؤتمر أوضح لأحزاب المشترك أنه ليس لديه حساسية حول ذلك إذا التزمت تلك العناصر بالثوابت الوطنية (الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية)، بل إنه طالب المشترك بإقناع تلك العناصر بالقبول بالحوار تحت سقف الوحدة.. وأضاف: أن المشترك تعنت كثيراً من خلال حديثه عن تهيئة الأجواء السياسية.. مؤكداً أن موقف المؤتمر يرتكز على أساس أن مواصلة الحوار هي تهيئة للأجواء السياسية.

وفيما جدد الشامي دعوة المؤتمر لأحزاب المشترك لتنفيذ اتفاق فبراير، أشار إلى أن المؤتمر طرح رؤيته فيما يتعلق بالحوار مع المشترك عبر المطالبة بالجلوس على طاولة الحوار، وأن يتم توقيع محضر تنفيذي على تشكيل لجنة تحضيرية للحوار تكون مناصفة بين المؤتمر والمشترك، وعلى أن يشمل الحوار كافة القضايا، وألا يستبعد منها أي طرف سياسي طالما التزم بالوحدة والدستور.

وانتقد الأستاذ طارق الشامي مواقف المشترك التي قال إن قياداتها لا تفرق بين القضايا الوطنية، والقضايا التي تندرج في إطار المناكفات السياسية.. مشيراً إلى أنها عملت منذ ما بعد الانتخابات الرئاسية على إيجاد الأزمات وتضخيمها ودعم التمرد في صعدة، وإيجاد الغطاء الإعلامي والتبرير السياسي لها، وكذا دعم أعمال التخريب والشغب ودعوات الانفصال في بعض مناطق المحافظات الجنوبية، والتبرير لها.

مشيراً إلى أن المشترك يعتقد من خلال ذلك أنه سيؤثر على السلطة، وأنها ستنهار، وان ذلك سيمكنهم من الوصول إلى الحكم.

وأكد الشامي- في حديثه لبرنامج "مباشر مع" الذي بثته قناة «الجزيرة» مساء الجمعة- وجود قنوات تواصل مع بعض العناصر في المحافظات الجنوبية، وكذا مع المشترك.

وحول مكافحة الفساد أشار الشامي إلى أنه لا يوجد أحد يدافع عن الفساد، أو يتبناه أو يحاول أن يكون غطاءً له.. مشيراً إلى أن الحكومة نفذت خطوات جادة في مجال مكافحة الفساد، سواءً من خلال منظومة القوانين المتعلقة بإنشاء هيئة مكافحة الفساد، وهيئة المناقصات والمزايدات، أو الانضمام إلى اتفاقية الشفافية الدولية فيما يتعلق بجانب النفط. □

المعلمون العرب يشيدون بمبادرة اليمن لإنشاء الاتحاد العربي

■ أشاد اتحاد المعلمين العرب بالمبادرة اليمنية لإنشاء الاتحاد العربي واعتبرها ترجمة صادقة لإرادة الجماهير العربية وإحياءً لحلمها نحو تحقيق الوحدة العربية الكبرى .

جاء ذلك في رسالة وجهتها الأمانة العامة للاتحاد إلى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- وجاء فيها :

يشرفنا ـــ يافخامة الرئيس ـــ باسم ملايين المعلمين العرب أن نتقدم إلى سيادتكم بخالص التحية وبالغ التقدير ، وأن نعرب عن عظيم اعتزازنا بمواقفكم القومية الشجاعة من كل القضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين.

فخامة الرئيس :

إن مبادرتكم العظيمة خلال مؤتمر القمة العربية الثاني والعشرين بمدينة سرت الليبية بإنشاء الاتحاد العربي، لهو تعبير صادق عن إرادة جماهير أمتنا العربية جمعاء، وإحياءً لحلم الوحدة الذي طالما انتظرناه وضحت أمتنا بالكثير كي يكون حقيقة واقعة، لأنها تدرك أن الوحدة هي الأساس المتين والحصن المكين لمواجهة كل التحديات والخلاص منها بالنصر المبين.

فخامة الرئيس : إن الأمانة العامة لاتحاد المعلمين العرب ومعها جماهير المعلمين من المحيط إلى الخليج، تعلن أنها تقف معكم وتشد على يديكم وتلبي نداءكم وأنتم تواصلون مسيرة هذا الدرب الصعب، وإن ذلك ليس غريبا عليكم فأنتم من أنجز وحدة اليمن في زمن الفرقة والتمزق، لتكون نقطة الضياء في ظلام الليل العربي، وأنتم من لايزال يقارع دعاة الانفصال والظلاميين كي تتسع نقطة الضوء ويحقق اليمن العزيز أهدافه ويظل أنموذجا يحتذى.

طوبى لكم والله معكم والجماهير إلى جانبكم ، ففي اليمن عرب العروبة ومن اليمن عروبة العرب ، عاشت أمتنا العربية، عاشت فلسطين حرة عربية. والنصر آت بإذن الله تعالى □

خطة لإعادة إعمار المناطق المتضررة من فتنة التمرد

■ أقرت اللجنة العليا لمعالجة آثار فتنة التخريب والتمرد في محافظة صعدة وحرف سفيان في اجتماعها أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتورعلي محمد مجور بدء إعادة إعمار ما خلفته الفتنة في محافظة صعدة وحرف سفيان. وكلفت اللجنة المدير العام التنفيذي للصندوق بوضع الخطة اللازمة لإعادة الاعمار بالتنسيق مع محافظي صعدة وعمران وتقديمها إلى اجتماع مجلس إدارة صندوق إعادة الاعمار خلال الأسبوع القادم للمناقشة والإقرار مع مراعاة إعطاء الأولوية في هذه المرحلة لإعادة اعمار المنازل المتهدمة والمتضررة والطرقات والمنشآت العامة وذلك على ضوء الحصر الأولي للأضرار التي لحقت بتلك القطاعات المعد من قبل الصندوق على أن تمتد إعادة الاعمار لاحقا إلى المنشآت الخاصة بعد استكمال عملية الحصر للأضرار التي لحقت بها بصورة كاملة ونهائية . .وربطت اللجنة بين إعادة الاعمار في عدد من المديريات واستكمال تنفيذ ما تبقى من النقاط الست من قبل العناصر الحوثية و ذلك وفقًا للآلية التنفيذية و المحاضر التي تم التوقيع عليها في هذا الشأن و ذلك لما تمثله من أهمية في توفير أجواء الأمن والاستقرار اللازمة لسير عملية التنمية وإعادة الاعمار لمختلف المنشآت العامة والخاصة.

وكلفت اللجنة عدداً من الوزراء المعنيين النزول الميداني الى محافظة صعدة و حرف سفيان و تحديدا الى المديريات المستهدفة خلال هذه المرحلة للدفع بعملية اعادة الاعمار ولاسيما في المجالات الخدمية..واطلعت اللجنة على تقارير الوزراء بشأن أولويات معالجة آثار فتنة التمرد والتخريب كل فيما يخصه والمتطلبات اللازمة للمعالجة وذلك في قطاعات الأشغال العامة والطرق، التربية والتعليم، الصحة العامة والسكان، الاتصالات وتقنية المعلومات، الاعلام، الداخلية، العدل، والزراعة والري وغيرها من القطاعات.ونوهت اللجنة بالجهود المبذولة من أجل ترسيخ الامن والاستقرار في محافظة صعدة.. مشددة على ضرورة مواصلة هذه الجهود بما يرسخ دعائم السلام والاستقرار ويسرع من جهود البناء والتنمية واعادة الاعمار في هذه المحافظة.□